Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد الثالث عشر – حزيران – 2025 / June

سياسات العراق لأنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(UNAMI) في ضوء قرار مجلس الأمن 2732(2024)

م.د. علي سعدي عبدالزهرة [1] أ.د. عماد الشيخ داود [2]

[1]كلية الحقوق- جامعة النهرين
[2]كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq
Emad.phd63@gmail.com

الملخص. تتمتع بعثة (يونامي) بدور واسع في العراق منذ تأسيسها في 14 آب عام 2003 وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، مما جعل لبعثة (يونامي) دور أكبر في الوضع السياسي بالعراق، لذلك طالبت حكومة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) بإعادة تنظيم العلاقة مع الأمم المتحدة من خلال مطالبتها البعثة بإنجاز مهامها، وحددت الحكومة العراقية كانون الثاني 2025، لذلك طلبت الحكومة العراقية تقليص ولاية البعثة لتقتصر على القضايا الإنسانية والإنمائية ابتداءً من 31 ايار 2024، على أن تلي هذا التاريخ فترة لا تتجاوز العام لنقل المهام إلى الفريق القطري في العراق ابتداءً من أيار 2025، ونشرت (يونامي) نهاية نيسان 2024 تقريراً لتقييم عملها في العراق، ووضعت فيه جملة حول التهديدات التي لا تزال قائمة في العراق، لذلك انقسمت النخبة السياسية في العراق حول بقاء البعثة الأممية (يونامي) من عدمها، كما انقسم الموقف الدولي، إذ أيدت روسيا والصين إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة (يونامي) في العراق، كما دعمت كل من بريطانيا وفرنسا القرار العراقي حول أنهاء البعثة الأممية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحفظت على القرار العراقي، وشددت على الدور الرئيسي للبعثة في كثير من القضايا السياسية المهمة، مثل دعم تنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان وغيرها، لكن القرار صدر اخيرا عن مجلس الامن وفقا للرغبة العراقية لهيكلة البعثة مع ترك الباب مفتوحا للتقييم بموجب المادة (9) منه.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

Abstract .The UNAMI mission has had a broad role in Iraq since its establishment on August 14, 2003, in accordance with UN Security Council Resolution No. 1500, which gave the UNAMI mission a greater role in the political situation in Iraq. Therefore, the government of Prime Minister Mohammed Shia al-Sudani demanded a reorganization of the relationship with the United Nations by requesting the United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI) to complete its tasks by May 2026. The Iraqi government set January 2025 as the date for the end of the mission of the international mission (UNAMI), and said that it no longer needed its political role. The Iraqi government requested that the mission's mandate be reduced to humanitarian and development issues starting from May 31, 2024, followed by a one-year period during which the remaining tasks would be transferred for a year to the country team in Iraq starting in May 2025. At the end of April 2024, UNAMI published a report evaluating its work in Iraq, and included a sentence about the threats that still exist in Iraq. Therefore, the political elite in Iraq were divided over the continuation of the UN mission (UNAMI) from The international position was divided, as Russia and China supported ending the mission of the United Nations Mission (UNAMI) in Iraq, and Britain and France supported the Iraqi decision to end the UN mission. However, the United States of America had reservations about the Iraqi decision and stressed the primary role of the mission in many important political issues, such as supporting the organization of elections and promoting human rights and others. However, the decision was finally issued by the Security Council in accordance with the Iraqi desire to restructure the mission while leaving the door open for evaluation under Article (9) thereof.

العدد الثالث عشر – حزيران – June / 2025

المقدمة

تأسست بعثة الأمم المتحدة (يونامي) في العراق بعد عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي لمساعدة العراق وتقديم المساعدة والدعم لتشمل تعزيز الحوار السياسي بين الافرقاء والمصالحة الوطنية وتعزيز حماية حقوق الإنسان وغيرها من المهام التي تعزز السلم والأمن في العراق، وانقسمت النخبة السياسية حول بقاء البعثة في الوقت الحاضر بين المؤيد والمعارض، إذ يرى الفريق المعارض بأن وجود البعثة غير قانوني وينتقص من سيادة العراق، وتمثل معوق في القرار العراق، بينما يرى الفريق المؤيد أن دورها ضروريا ومحوريا كونها تشكل أساسا لاحتواء أي إشكالات وصراعات، اما الرؤية الحكومية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

فقامت على المطالبة بأنهاء عمل البعثة لكون العراق يعيش حالة من الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن السير في مضمار التحول الديمقراطي الحاصل في البلاد.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في فهم تأثير قرار مجلس الأمن 2732 (2024) على سياسات العراق الداخلية والخارجية، وكيفية تعامل الحكومة العراقية مع إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق *(UNAMI)*.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لإنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. كما يسعى إلى تقديم توصيات لتحسين الأداء الحكومي في هذا السياق.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تمكن صناع السياسات في العراق من إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق *(UNAMI)* في ضوء قرار مجلس الأمن 2732 (2024)؟ وكيف تمت ادارة ذلك بنجاح.

فرضية البحث

يفترض البحث أن السياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية لإنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق اثمرت في نهاية المطاف، على الرغم من التحديات التي واجهت ذلك.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات من مصادر متعددة مثل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والمقابلات مع المسؤولين والخبراء. كما يتم تحليل هذه البيانات لفهم تأثير السياسات العراقية على إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

اولاً: تأسيس البعثة الأممية للأمم المتحدة (يونامي)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، بناءً على طلبِ حكومة العراق، وقد اضطلعت البعثة بمهامها منذ ذلك الحين، وتوسّع دورها بشكل كبير في عام 2007 بموجب القرار (1770)، الذي منح البعثة مجموعة من الصلاحيات (الأمم المتحدة، 2007، ص2–3) وفقا للاتي :

أ: تقديم المشورة والدعم والمساعدة في:

1. التقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الشاملين.
2. وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات.
3. مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية،
4. تيسير الحوار الإقليمي، بما في ذلك الحوار بشأن مسائل أمن الحدود والطاقة واللاجئين.
5. تخطيط وتمويل وتنفيذ برامج إعادة إدماج الأفراد الذين كانوا ينتمون سابقا إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة.
6. اجراء تعداد شامل للسكان.

ب: القيام بالتنسيق مع حكومة العراق بتعزيز ودعم وتيسير ما يلي:

1. تنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها وعودة اللاجئين والمشردين حسب الاقتضاء، طوعا بشكل مأمون ومنظم.
2. تنفيذ العهد الدولي مع العراق، بما في ذلك التنسيق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية.
3. تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على تقديم الخدمات الأساسية لشعبه، ومواصلة التنسيق الفعلي بين المانحين الذين يدعمون البرامج البالغة الأهمية المتصلة بالتعمير والمساعدة، وذلك عن طريق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.
4. الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات و بيئة الظروف للتنمية المستدامة، عن طريق جملة من السبل منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية وحسب الاقتضاء، مع التمع المدني والممانحين والمؤسسات المالية الدولية.
5. استحداث خدمات مدنية واجتماعية وأساسية فعالة، بوسائل منها تنظيم التدريب وعقد المؤتمرات في العراق متى أمكن.
6. إسهامات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت قيادة موحدة من جانب الأمين العام عن طريق ممثله الخاص للعراق.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ثالثاً: القيام أيضا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.

وتتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والمجتمعية، والمساعدة في العملية الانتخابية، وتسهيل الحوار الإقليمي بين العراق وجيرانه، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القضائية والقانونية، كما تم تكليف البعثة بالعمل مع الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني لتنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق نفسها لا تقدم برامج إنسانية وإنمائية، فإنها ترفع مستوى القضايا التنموية والإنسانية في العراق وتربط الشركاء العراقيين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بالخبرة الفنية المتاحة داخل أسرة الأمم المتحدة في العراق، ويرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ويدعمه نائبان، ويشرف الاول على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بينما يشرف النائب الثاني على الجهود الإنسانية والإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة ويؤدي أيضا مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، ويوجد حالياً ما يقرب من 648 موظفا،(251 موظفا دوليا، و397 موظفا وطنيا) يعملون في البعثة، وتتولى إدارة البعثة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وتدعمها إدارة عمليات السلام بالإضافة إلى إدارة الدعم العملياتي.(*United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)*)

ثانياً: بعثة الأمم المتحدة (يونامي) بين البقاء والرحيل

على هامش مشاركة العراق ممثلا بشخص رئيس حكومته في منتدى دافوس الاقتصادي بدورته الـ54، وفي عين الوقت الذي كان يهيئ فيه (الاستاذ السوداني) خلال لقائه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) الى تحديد شكل العلاقة المستقبلية مع بعثة الأمم المتحدة، كانت رئيسة البعثة الأممية في العراق(جينين بلاسخارت) تعد تقريرها الذي يشير إلى غياب الاستقرار في المنطقة، وإمكانية تعرض العراق لخطر المزيد من الانجرار نحو الصراع المحتدم في الشرق الأوسط على خلفية الحرب في قطاع غزّة، ورسم صورة متشائمة حين تضمنت سطوره الاشارة الى أن الهجمات المستمرة التي تنطلق من داخل الحدود العراقية وخارجها من شأنها أن تؤدي إلى تقويض الاستقرار الذي تحقق بعد جهد في البلاد، كما يؤكد التقرير على أن الصراع المحتدم في غزّة يهدد بانتقاله إلى أماكن أخرى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وبمواجهات أكبر، مما يؤشر على أن مجلس الأمن قد يدفع إلى تجديد تفويض (بلاسخارت) وبعثتها للعمل في العراق بنفس الشكل الذي تعمل عليه منذ عقدين (سمير داود حنوش، 2024). اذ تتمتع بعثة يونامي بدور واسع في العراق منذ تأسيسها في 14 آب عام 2003 وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، مما يجعل لبعثة يونامي سندا قانونيا لتؤدي دورا أكبر في الوضع السياسي بالعراق الذي تتواجد على أرضه.

لقد تعمق تدخل بعثة يونامي في الشأن العراقي مع ازدياد الانسداد السياسي والدستوري وفي ظل تعثر النظام السياسي، في حين يرى البعض أن وجودها غير قانوني وينتقص من الحق السيادي للبلد، على اعتبار أنها أُنشئت عام 2003 دون طلب من العراق في ظل الاحتلال الأميركي، وكان من المفترض انتهاء مهمة البعثة بعد خروج العراق من الوصاية الدولية تحت طائلة البند السابع الذي فُرض بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وكان آخر تجديد لعمل البعثة من قبل مجلس الأمن الدولي بالإجماع لمدة عام اخر في 30 أيار من عام 2023، مع المطالبة بإجراء مراجعة استراتيجية لعملها ودراسة الوضع السياسي القائم في البلد قبل نهاية آذار 2024 (سمير داود حنوش، مصدر سبق ذكره).

في ذات السياق حددت الحكومة العراقية كانون الثاني 2025 موعداً لإنهاء مهمة البعثة الدولية (يونامي)، وقالت إنها لم تعد بحاجة إلى دورها السياسي، وبعث رئيس الوزراء العراقي برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) تضمّنت اعتراضات على فريق دولي تواصل مع جهات غير رسمية لتقييم حالة العراق، مع التذكير بطلب سابق للعراق لتقليص ولاية البعثة، جراء عدم وجود (المسوغات لاستمرار البعثة في البلاد)، ودعا (غوتيريش) لإنهاء ولاية البعثة قبل 31 كانون الثاني 2025، على أن يقتصر دورها خلال الفترة المتبقية على التنمية والمناخ والإصلاح الاقتصادي.(صحيفة الشرق الأوسط،2024/5/10)

وأوضح المتحدث باسم الحكومة (باسم العوادي) أن إنهاء عمل بعثة (يونامي) جاء بطلب عراقي وتوصية أممية، مشيراً إلى أن هذا القرار يتطابق مع رؤية الحكومة في هذا الملف، وقال (العوادي) إن (العراق بلد ذو سيادة وقد تعافى من الأزمات والانهيارات التي أصابته جراء الحروب المتعددة، والآن يلعب دوراً محورياً كبيراً في المنطقة)، لافتاً إلى أن (العراق طلب في شهر آذار من العام الماضي تقليص مهام بعثة (يونامي) نظراً للاستقرار الحاصل في الحكم والنظام الديمقراطي، إلا أن مجلس الأمن قرر تشكيل لجنة مراجعة استراتيجية تقدم تقييمها لمهام بعثة (يونامي) في نهاية شباط من العام الحالي للأمين العام للأمم المتحدة على أن يقرر مجلس الأمن في شهر أيار قراره حسب ما يريده العراق والتقييم

المقدم من الدولة العراقية)، وأضاف أن (الحكومة رحبت بمجيء اللجنة وفتحت لها الآفاق لعقد الاجتماعات التي تود عقدها مع جميع الأطراف من دون أي عائق، وزارت اللجنة العراق في تشرين الثاني العام الماضي وعقدت 250 لقاءا مع مختلف الشخصيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العراق)، مبيناً أن (اللجنة رفعت تقريرها إلى مجلس الأمن وجاء فيه بأنَّ هناك تطوراً ملحوظاً على جميع المستويات وترتأي اللجنة إنهاء أعمال (يونامي) بمراحل متعددة والإنهاء الكامل في منتصف العام 2026)، وأشار (العوادي) إلى أن (فريق الأمم المتحدة المستقل الذي أرسله مجلس الأمن برئاسة الألماني فولكر لدراسة واقع عمل (يونامي)، توصل أيضاً إلى إنهاء أعمال البعثة أي بمعنى أنه تطابق مع رؤية حكومتنا في هذا الملف)، مؤكداً أن القرار العراقي يتماشى مع متن توصيات اللجنة مع فارق في التوقيت، إذ يرى العراق إنهاء المهام في نهاية العام 2025. (جريدة الصباح،2024/5/12)

وطبقاً للرسالة الموجهة من أمين عام الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) إلى مجلس الأمن الدولي نهاية آذار 2023، ذكر المسؤول الأممي أن حكومة العراق تعتزم إعادة تنظيم عملها مع منظومة الأمم المتحدة للعمل على المسائل الإنمائية والإنسانية بشكل مباشر مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتريد بغداد أن يتم تنسيق أعمال هذه الجهات من خلال فريق الأمم المتحدة المحلي في العراق، وليس من خلال بعثة يصدر مجلس الأمن تكليفاً بها.(فاضل النشمي، 2024)

وطلبت الحكومة العراقية تقليص ولاية البعثة لتقتصر على القضايا الإنسانية والإنمائية ابتداءً من 31 ايار 2024، على أن تلي هذا التاريخ فترة مدتها عام واحد يتم خلالها نقل المهام المتبقية لمدة عام إلى الفريق القطري في العراق ابتداءً من أيار 2025، ورغم تأكيد المسؤول الأممي حاجة البلاد إلى تواجد البعثة الأممية، فإنه أقر خلال رسالته بأن حجمها المتواجد في العراق أكبر مما ينبغي ويؤيد نقل عملها بشكل تدريجي إلى فريق محلي كجزء من عملية تشكيل شاملة لوجود الأمم المتحدة في العراق، لكن المسؤول الأممي شدد على أن (القيادة العراقية إذا وجدت أنها لم تعد في حاجة إلى مساعدة (يونامي)، فيجب أن تستعد إلى تولي زمام الأمور، وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى مستعدة للدعم)، واوصى التقرير بأن تتم عملية نقل مهام البعثة إلى فريق محلي بالاتفاق مع الحكومة العراقية وفقاً لفترة العامين التي حددتها، ورأى (غوتيريش) أن تتمحور مهام بعثة (يونامي) خلال الفترة الانتقالية بإعادة تنشيط الشراكة بينها وبين الحكومة العراقية، بهدف الانتقال التدريجي والتحضير لنقل قدرات البعثة إلى مجالات الانتخابات وحقوق الإنسان والإعلام وقدراتها إلى فريق الأمم المتحدة المحلي، إضافة إلى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تعزيز قدرات الحكومة العراقية في مجال مكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن وإدارة المياه وقضايا المناخ، وشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تجد طريقة لمواصلة تقديم الدعم الفني بوصف ذلك أمراً حاسماً، إضافة إلى تقديم المشورة في حل النزاعات الوطنية وإدارة الأزمات.(فاضل النشمي، 2024)

ويسجل المسؤول الأممي مجموعة ملاحظات يرى أنها ما زالت تمثل تهديداً للبلاد، ومن ضمن تلك التحديات هشاشة المؤسسات، وكذلك الخشية من إمكانية ظهور (داعش) الإرهابي أو إرهاب جديد، وأشار (غوتيريش) إلى مشكلة الصراع على السلطة، وان بعض اطراف العملية السياسية تنظر لبعثة الأمم المتحدة بوصفها طرفاً ضامناً، واعترف (غوتيريش) بأن البعثة الأممية لن تنجز كل شيء حتى لو بقيت في العراق إلى الأبد، فالمسؤولية تقع على عاتق المؤسسات العراقية.(فاضل النشمي، 2024)

وفي آخر إحاطة لها عن العراق في مجلس الأمن الدولي، قالت رئيسة بعثة (يونامي)، إن (الوضع الأمني في البلاد تحسن كثيراً لكن السلاح المنفلت وشعور طوائف بالتهميش والاستبعاد تشكل عثرات كبيرة)، وتابعت رئيسة البعثة الدولية (لا يمكن إنكار المطالب المشروعة في مكافحة الفساد، والإفلات من العقاب، والطائفية، والتدخل في وظائف الدولة، والعناصر المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، جميعها مشاكل تواجهها الدولة وتمثل عثرات هائلة)، لكن (بلاسخارت) قالت إن (العراق يشهد نهوضاً واضحاً في مجالات الخدمات والإعمار،.... كما دعت إلى إجراء الانتخابات في إقليم كردستان بأسرع وقت ممكن، وأن تشمل الجميع، إضافة إلى كوتا الأقليات.

ونشرت (يونامي) نهاية نيسان2024 تقريراً لتقييم عملها في العراق، وشدد الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) على أن (القيادة العراقية إذا وجدت أنها لم تعد في حاجة إلى مساعدة (يونامي)، فيجب أن تستعد إلى تولي زمام الأمور، وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى مستعدة للدعم).(صحيفة الشرق الأوسط،2024/5/16)

ويقول المتحدث باسم الحكومة العراقية (باسم العوادي) إن (مهمة تفويض يونامي هي بمنح الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والمجتمعية (كالمساعدة في العملية الانتخابية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني)، ويؤكد أن (العراق اليوم بلد ذو سيادة ويتعافى تدريجياً من الأزمات، ويدير شؤونه السياسية بالتوازن والمصالح الوطنية ويمد جسور التعاون والصداقة والشراكة مع مختلف دول العالم من خلال المؤسسات الحكومية العراقية الرسمية، بل أصبحت له أدواره الخاصة لتسكين الخلافات الإقليمية ولعب دور الوسيط القادر على تجسير الخلافات)، ويتابع (كما أن الحكومة استطاعت

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

حل التقاطعات الحدودية مع تركيا وإيران وفقاً لاتفاقات رسمية، والعلاقات العراقية العربية تتطور باستمرار، ومنها العلاقة مع الكويت أو ما بقي من ملفاتها السابقة)، أما على المستوى الداخلي فإن الحكومة تتحرك على الملفات المهمة ومنها ملف العلاقة مع إقليم كوردستان أو ملف كركوك التي انجزت فيه الحكومة خطوة عملاقة لم تتحقق منذ عام 2005 وملفات داخلية أخرى، ويؤكد أن (العراق يثمن دور يونامي في العقدين الماضيين حيث قدموا تضحيات جسام في عملهم، كما أن هناك ملفات مهمة سوف يطلب العراق الدعم الفني من الأمم المتحدة مثل ملف الانتخابات، لكن سيكون ذلك ضمن مهمة خاصة تنتهي مع نهاية كل انتخابات، كما أن الوكالات الأممية المتخصصة ستستمر في عملها كـ *UNDP* وغيرها، والطلب العراقي لا يتعارض مع استمرار عمل هذه المنظمات، لأن الأساسي منه يتعلق بالجانب السياسي)، بالمحصلة(لقد حان الوقت لكي يخرج العراق من غرفة (الرعاية) بعد مرور عقدين على التغيير عام 2003، من الصعب أن نعتقد أننا لسنا في مرحلة (البلوغ أو النضج السياسي)، وبالتالي لابد من وجود مساعدة دائمة بصورة رعوية أبوية قادرة على إدارة الحوار بين العراقيين أنفسهم أو مع جيرانهم بالنيابة عنهم أو لتقديم المساعدة لهم).(شفق نيوز، 2024/5/11).

وعادة ما يلتقي القائمون على عمل البعثة الأممية بكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والقضائيين في العراق، وهي خطوات يعدها المنتقدون لعمل البعثة تدخلاً بالقرار العراقي، بينما يرى الخط الآخر أن ذلك ينخرط بمهام (يونامي) لاحتواء أي إشكالات أو صراعات)،(شفق نيوز، 2024/5/11)، وفي المقابل يصف البعض طلب إنهاء الدور الأممي في العراق بأنه قرار سياسي سيزيد من سطوة الأحزاب والنخب الماسكة للسلطة ويجعلها تتمرد على القانون بعد رحيل تلك المنظمة بغياب الرقيب الذي كان متابعا لشؤون البلاد، لكن القرار العراقي من خلال رسالة (السوداني) إلى الأمين العام للأمم المتحدة يرسم بوضوح الرغبة العراقية في إنهاء تفويض تلك البعثة مهما كانت النتائج.(سمير داود حنوش، 2024/5/21)

في اعقاب الجهود اعلاه أيدت روسيا والصين وتحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب بغداد إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق بحلول العام المقبل، ما الزم نائب مندوب العراق لدى الأمم المتحدة بتكرار الطلب أمام المجلس، قائلاً (المهمة حققت أهدافها)، وأيد المبعوث الروسي (فاسيلي نيبينزيا) وجهة النظر هذه قائلاً إن (العراقيين مستعدون لتحمل مسؤولية المستقبل السياسي لبلادهم)، وأضاف (المشاكل المتبقية يجب ألا تصبح ذريعة لبقاء بعثة الأمم المتحدة في البلاد إلى أجل غير مسمى)، وأشار نائب مندوب الصين لدى الأمم المتحدة (غينغ شوانغ) إلى (أنه في إطار التجديد السنوي

للبعثة التي ينتهي تفويضها في نهاية أيار، يتعين على المجلس اقتراح خطة من أجل ضمان الانسحاب التدريجي والانتقال السلس نحو الانسحاب النهائي)، ونظراً إلى أن بعثات الأمم المتحدة لا يمكنها العمل إلا بموافقة الدولة المضيفة، فقد أعربت بريطانيا وفرنسا أيضاً عن دعمهما للتحول في الشراكة بين العراق والأمم المتحدة، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية أكثر غموضاً، إذ قالت السفيرة (ليندا توماس غرينفيلد) إن (بعثة الأمم المتحدة (يونامي) لا يزال أمامها عمل مهم يتعين عليها تأديته)، وشددت على الدور الرئيسي للبعثة في كثير من القضايا السياسية المهمّة، مثل دعم تنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من أن العراق طلب بوضوح أن تركز البعثة بشكل أكثر مباشرة على القضايا الاقتصادية، وفي تقييم طلب بغداد الى المجلس قال الدبلوماسي الألماني (فولكر بيرثيس) في آذار إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي كان لديها أكثر من (700) موظف حتى أواخر عام 2023 تبدو في شكلها الحالي كبيرة جداً، ودعا(بيرثيس) البعثة إلى البدء في نقل مهمّاتها إلى المؤسسات الوطنيّة وفريق الأمم المتحدة في البلاد بطريقة مسؤولة ومنظمة وتدريجية ضمن إطار زمني متفق عليه. (صحيفة الشرق الأوسط، 2024/5/17)

ثالثاً: قرار مجلس الامن *2732 | (2024)*

على اثر الرسائل والمباحثات التي سلف الحديث عنها صدر قرار مجلس الامن 2732 خلال جلسته 9642، المعقودة في 31 مايو 2024، و جاءت اهم مضامينه على النحو الاتي :

يلاحظ مجلس الامن التوصيات الواردة في المراجعة الاستراتيجية المستقلة بتاريخ 28 آذار/مارس *2024* لتبسيط أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي

1 –يحيط علما برسالة حكومة العراق المؤرخة 8 مايو 2024 ويقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لفترة نهائية مدتها 19 شهرا حتى *31*ديسمبر 2025 وبعد ذلك ستتوقف البعثة عن جميع الأعمال والعمليات باستثناء ما يتعلق بأي تصفية متبقية للبعثة عملاً بالفقرة الثانية؛

2 – يطلب أن يقوم الأمين العام، بالتشاور مع حكومة العراق، بإعداد خطة انتقالية وتصفية تكتمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، لكي تبدأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في نقل مهامها، فضلا عن التخفيض المنظم والآمن و سحب موظفيها وأصولها، بما في ذلك تحديد تاريخ انتهاء لأنشطة التصفية في العراق؛

3-يقرر الإذن، لفترة يتم تحديدها استنادا إلى الإجراءات الإدارية الخاضعة للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بالاحتفاظ بوحدات حراسة من داخل التواجد الحالي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لحماية موظفي البعثة ومرافقها وأصولها، بما في ذلك أثناء فترة التصفية؛

4 – يدعو حكومة العراق إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية والتخفيض التدريجي والتصفية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق؛

5- يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتسوية القضايا الداخلية في العراق وإحراز تقدم نحو تحقيق المعالم المحددة في برنامج حكومة العراق وأولوياتها، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب العراقي وإقليم كردستان العراق في الوقت المناسب. ; الحفاظ على المؤسسات العاملة وتعزيزها للحفاظ على حوار منظم ومنتظم؛ وتعزيز الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتسم بالفعالية والاستقلالية؛

6- يلاحظ طلب حكومة العراق تقليص أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في رسالتها المؤرخة 8 مايو 2024، ويطلب إلى الأمين العام تبسيط مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على النحو التالي:

أ) تقديم المشورة والدعم والمساعدة التقنية إلى حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمؤسسات العراقية الأخرى في الجهود الرامية إلى تعزيز التحضير والعمليات الانتخابية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مع انتخابات كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة مشاركة المرأة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، من خلال عمليات شفافة وشاملة، بما في ذلك من خلال المراجعات الفنية المنتظمة والتقارير التفصيلية عن الاستعدادات والعمليات الانتخابية، كجزء من دورة التقارير المنتظمة للأمين العام؛

ب) القيام خلال الفترة الانتقالية، بتيسير التقدم نحو الحل النهائي للقضايا المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية، وإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، بما يتوافق مع القرار 2107 (2013)، ويطلب إلى الأمين العام تقديم توصيات بحلول 31 مايو 2025 وتقديمها إلى المجلس من أجل إنشاء آلية متابعة مناسبة لدعم التقدم المستمر في حالة عدم حل هذه القضايا عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق؛

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ج- تعزيز ودعم وتيسير المهام التنموية والإنسانية التالية، بالتنسيق مع حكومة العراق، ووفقا لخطة الأمين العام الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والتي من المقرر أن تكتمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 :

العودة الآمنة والمستنيرة والطوعية والكريمة أو الإدماج المحلي، حسب الاقتضاء، للنازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا، بما في ذلك من خلال جهود فريق الأمم المتحدة القطري، مع الترحيب بالتدابير الوطنية المتخذة في هذا الصدد، والحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والوثائق المدنية للنازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا، بما في ذلك الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية، وخاصة الأطفال الذين ليس لديهم تسجيل مواليد أو أي وثائق أخرى للهوية القانونية؛ البرامج المخصصة لإعادة إدماج النازحين والناجين من الهجمات الإرهابية والفظائع، ودعم إعادة إعمار المناطق المحررة من (داعش الارهابي).

تنسيق وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين قدرة العراق على تقديم خدمات مدنية واجتماعية أساسية فعالة، بما في ذلك الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والتعليم، لشعبه ومواصلة دعم التنسيق بين الجهات المانحة الإقليمية والدولية في العراق من أجل تعزيز الملكية الوطنية وفقاً للاحتياجات الوطنية؛

الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الجهود، بما في ذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية، وحسب الاقتضاء، مع المجتمع المدني والجهات المانحة والوكالات الدولية الأخرى، بشأن الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتحديد الظروف ومن أجل التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود، والتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتضررة من الإرهاب؛

مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تحقيق الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام من خلال الممثل الخاص للعراق، بدعم من نائبه المعين؛

د. تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وملكيته الوطنية، من أجل تعزيز سيادة القانون، وتحسين الحكم في العراق، ودعم حكومة العراق، أهداف ومشاريع التنمية الاقتصادية؛

هـ. يلاحظون، مع الإشادة بحكومة العراق لتوقيعها وتنفيذها خطة العمل الوطنية والجهود المبذولة للوفاء بالتزاماتها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أهمية معاملة الأطفال المتأثرين

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بالصراع المسلح باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وتشجيع حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك اليونيسف، لتعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وفقا للقوانين الوطنية العراقية والتزامات العراق بموجب القانون الدولي، ومواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير المتخذة في تنفيذ خطة العمل؛

7 – يقر بأن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر ضروري للأمم المتحدة للقيام بعملها لصالح شعب العراق، ويدعو حكومة العراق إلى مواصلة توفير الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق؛

8 – يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ستة أشهر، ثلاث مرات إجمالا، على أن يقدم التقرير الأول قبل 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عن التقدم المحرز في الفقرة السادسة نحو نقل جميع مسؤوليات البعثة ومهامها المتبقية؛

9– يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

التوصيات :

بعد الانتهاء من استعراض حالة اليونامي والجهود العراقية لانهاء مهامها في البلاد، لابد من الاخذ بعين الاعتبار وايلاء الاهتمام العالي من قبل المؤسسات الرسمية العراقية للتطبيق الناجز لخطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 –2030 التي مازالت مؤشراتها الدولية تنذر بتراجعات في الحالة العراقية، تطرق القرار *2732 / (2024)* الى عدد منها مايلزم هذه الورقة تثبيت بعض التوصيات بغية السير قدما من اجل تنفيذ القرار اعلاه بعيدا عن ماورد في المادة (9) منه وهي :

- الاهتمام بالتنمية الزراعية لمواجهة التغيير المناخي ومنع الهجرة من الريف الى المدن، التزاما بمصادقة العراق على اتفاق باريس للمناخ.
- دعم التحول نحو الطاقات المتجددة، ومعالجة ازمة الطاقة في البلاد التي باتت من المعاضل التي ومن الممكن ان تتحول الى مشكلة تهدد تحول البلاد الى حالة الاستقرار التي سعت الى تثبيتها حكومة السيد السوداني.
- زيادة الاهتمام بالهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة الخاص بالرعاية الصحية في العراق.
- التقييد التام بمضمون الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة وغاياته والسعي الحثيث لتنفيذ ماورد في نص البرنامج الحكومي بما يتوافق معه لاسيما في مضمار مكافحة الجريمة المنظمة

والفساد والتقليل من عمالة الاطفال، وانهاء الاستغلال ضد المراة، وتقوية المؤسسات واقامة نظام رصين للعدالة، وحل مشكلات النزوح واعادة الاستقرار الى المناطق المضطربة.

- أعمال تنفيذ متضمنات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*(ICCPR)* ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية *ICESCR)*) التي صادق عليها العراق ابان العام*1971* .

المصادر:

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1770 (2007)، *S/RES/1770 (2007)*، 10 *August 2007*، ص2-3.

[2] سمير داود حنوش، بعثة يونامي في العراق.. حسابات الربح والخسارة، صحيفة العرب، لندن، 13021، 2024/1/25.

[3] صحيفة الشرق الأوسط، العراق لطي صفحة بعثة «يونامي»، على الموقع الالكتروني *https://aawsat.com*، 2024/5/10.

[4] جريدة الصباح، العوادي: طلب عراقي وتوصية أمميَّة يُنهيان عمل {يونامي}، على الموقع الالكتروني *https://alsabaah.iq/96422-.html*، 2024/5/12.

[5] فاضل النشمي، الأمم المتحدة للعراقيين: 3 مخاطر على الطريق، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني *https://aawsat.com*، 2024/4/30.

[6] صحيفة الشرق الأوسط، «يونامي»: العراق تحسن رغم «العثرات الهائلة»، على الموقع الالكتروني *https://aawsat.com*، 2024/5/16.

[7] شفق نيوز، بعد عقدين من الرعاية الأممية.. لماذا طلب العراق الانفصال عن "يونامي"؟، على الموقع الالكتروني *https://shafaq.com/ar/*، 2024/5/11.

[8] سمير داود حنوش، قبل أن تغادر البعثة الأممية أرض العراق، صحيفة العرب، لندن، العدد13136، 2024/5/21.

[9] نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، إنهاء «يونامي» في العراق... تأييد روسي وغموض أميركي، على الموقع الالكتروني *https://aawsat.com*، 2024/5/17.

[10] United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), On the website https://iraq-un-org.translate.goog/en/132447-united-nations-assistance-mission-iraq-unami?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc .